أرشيف المكتبة الوطنية وإشكالية التأريخ لبادية مغرب الاستقلال

ذ. لحسن تاوشيخت
المكتبة الوطنية، الرباط

عرفت البادية المغربية خلال القرن العشرين تحولات عميقة همت كل المجالات وخاصة الفلاحية منها. من أهم هذه التحولات يمكن ذكر، بشكل خاص، ما قامت به الدولة من عصرنة لوسائل الري مثل بناء السدود والقنوات وتحويل مجرى بعض الأنهار... وقد انعكست هذه المبادرات على الأساليب والأعراف التقليدية المعتمدة في السقي والزراعة، بل وانعكست أيضاً على زعزعة الأنماط الفلاحية والتنظيمات الاجتماعية المتوارثة. ويبقى التساؤل المشروع: هل ساهمت "العصرنة" بالفعل في تنمية البادية المغربية؟ أم أنها كانت سبباً في تعميق التناقضات الهيكلية وإفراغ البادية من هويتها وبالتالي أدت إلى تشجيع الهجرة القروية؟

تقديـــم

عرفت البادية المغربية منذ منتصف القرن العشرين تحولات عميقة همت كل المجالات وخاصة الفلاحية منها. من أهم هذه التحولات يمكن ذكر، بشكل خاص، ما قامت به الدولة من عصرنة لوسائل الري مثل بناء السدود والقنوات وتحويل مجرى بعض الأنهار... وقد انعكست هذه المبادرات على الأساليب والأعراف التقليدية المعتمدة في السقي والزراعة، بل وانعكست أيضاً على زعزعة الأنماط الفلاحية والتنظيمات الاجتماعية المتوارثة. ويبقى التساؤل مشروعاً هل ساهمت هذه «العصرنة» بالفعل في تنمية البادية المغربية؟ أم أنها كانت سبباً في تعميق التناقضات الهيكلية وإفراغ البادية من هويتها وبالتالي في تشجيع الهجرة القروية؟ وماذا يمكن استنتاجه من نتائج من خلال تفحص الأرشيف الوطني؟

I. التعريف بالأرشيف الوطني

يمكن القول إن الأرشيف هو بمثابة الذاكرة المحتفظ بها «mémoire sauvegardée» عن المؤسسات والأمم وأيضاً كتجربة لما توفره من تراكم الخبرات ومن مستندات التسيير الإداري كانت قوانين أو قرارات أو دراسات أو التزامات. من هذه الزاوية يعتبر الأرشيف عاملاً ضرورياً لضمان الاستمرارية والتفعيل والمحافظة على قوانين الدولة، وبالتالي فالأرشيف في حاجة ماسة إلى تدبير فعال. وعموماً يتميز الأرشيف المغربي بالتنوع والغنى في مختلف تجلياته سواء منها المكتوبة أو الشفوية والإيكنوغرافية أو المسموعة وغيرها، مما جعل اهتمام الدارسين بهذا الأرشيف يتوزع حول عدة تخصصات منها التاريخية والجغرافية بالدرجة الأولى، ثم السوسيو- أنثروبولوجية، فالاثنوغرافية وأخيراً الاقتصادية والأدبية. إن دراسة شاملة للأرشيف المغربي لا يمكن أن تعتمد فقط على ما هو متعارف عليه بين الدارسين والموثق في المعاهد والمراكز المتخصصة وإنما يجب البحث والنبش عن الغميس منه وضمن التحريات والحفريات في مختلف المصادر. لأن دراسة هذه الأرشيفات واستنطاقها تعتبر من معدات المؤرخ، لا غنى له عن الاستعانة بها للوصول إلى حقائق ملموسة.

وبالرغم من هذه الأهمية، يقال ويكتب أن المغرب لا يحتفظ بأرشيفه أو بصيغة أوضح، لا يتوفر على مؤسسة عمومية مهمتها العناية بالأرشيف من جميع النواحي ابتداء من الجمع إلى التعريف والنشر. إذ الملاحظ أن هذا الصنف من الوثائق تظل موزعة بين ما هو موجود عند الخواص وبين ما تمتلكه بعض المصالح مثل مديرية الوثائق الملكية، والمكتبة الوطنية، والخزانة العامة بتطوان، والجماعات المحلية والمرافق الوزارية والحزبية والمركز السينمائي المغربي والمركز الوطني للتوثيق والمحاكم والحوالات الحبسية... إلا أن ما يوجد من هذا الأرشيف بالخارج هو أكثر وأغنى بكثير كماً وكيفاً.

ولحد الآن يحتفظ بالأرشيف المغربي بمصلحة خاصة تنتمي إلى المكتبة الوطنية للمملكة المغربية. وتعتبر هذه المصلحة من المصالح الأولى التي رافقت تأسيس ما كان يسمى بالخزانة العامة للكتب والوثائق، إذ أُنشئت هذه المصلحة بتعليمات من المقيم العام الفرنسي شارل ليوطي

وظهرت إلى الوجود بمقتضى البند 9 من ظهير فاتح نونبر 1926 والقاضي بضرورة أن تودع بالخزانة العامة كل الوثائق العادية المتعلقة بمديريات ومصالح الإقامة العامة للحماية الفرنسية وتلك الخاصة بالإدارة الشريفية والتي تجاوزت 10 سنوات من الأقدمية. وصدر عن الإقامة العامة أمر بتطبيق هذا الظهير للحفاظ على أرشيف الدولة والعمل على توثيقه وصيانته. وبفضل ذلك تتوفر مصلحة الأرشيف على رصيد وثائقي هام جداً وغير معروف لحد الآن في مجمله، بحيث يمتد على حوالي ألفين ومائتي متر خطي، ويرجع معظمه إلى الفترة الفاصلة ما بين 1900 و1956، ويتوقف عند سنة 1968 تاريخ صدور توصية شفوية [procès verbal] بتاريخ 11 يوليوز 1968 من المجلس الوزاري بإيداع الوثائق بوزارة الشؤون الإدارية، «الكتابة العامة للحكومة المغربية» بدلاً عن الخزانة العامة كما جرت العادة. إلا أن ما يحز في النفس أن الوثائق المودعة لم تكن مرفوقة بالسجل الخاص بها لتسهيل مهمة التوثيق والفهرسة، وبالتالي فكل الودائع كانت توضع وتخزن على شكل ملفات وفي مختلف الأماكن. وتجدر الإشارة إلى أنه بعد صدور توصية 11 يوليوز 1968 وقع نوع من التشتت والضياع لأطنان من الأرشيف، فهناك قسط ظل يرد على مصلحة الأرشيف والقسط الآخر احتفظ به في دهاليز الإدارات المركزية والجماعات المحلية ولا يمكن التكهن بمصيره.

أما فيما يخص أرشيف المكتبة الوطنية فيمكن تقسيمه إلى صنفين:

1. الأرشيف المكتوب ويتميز بالتنوع من حيث المحتوى ومن حيث اللغة التي دون بها (أغلبه باللغة الفرنسية)، ويتضمن هذا الأرشيف ما يلي:

أ) وثائق فترة الحماية التي اهتمت بمواضيع: مراقبة البلديات، الجهات، التجارة والفلاحة، الصناعة، الأحباس، التعليم، الكتابة العامة للحماية، الأشغال العمومية، المناجم، المياه والغابات، وغيرها.

- أرشيف الكتابة العامة للحماية ويحمل حرف «G» ويتضمن ما يلي:

المصلحة	عدد الملفات
مديرية الشؤون الاقتصادية	1511
مديرية الأشغال العمومية	1235
مديرية الشؤون الأهلية	298

- أرشيف الإقامة العامة للحماية وهو الأغنى ويشتمل على:

المصلحة	العدد
مراقبة البلديات «A»	1838
الأشغال العمومية «E»	1235
التشريعات «D»	696
الفلاحة والتجارة «C»	1511
الأحباس «H»	102
الجهات «B»	84
شعبة التاريخ «SH»	24 + 55 علبة من الأفلام و12 أطلساً

- أرشيف الحماية الإسبانية

المصلحة	العدد
تراخيص البحث والكشف واستغلال المناجم (الأشغال العمومية)	100

ب) *وثائق فترة الاستقلال* [1956 – 1968] وعددها 7646 ملفاً جلها لم يفهرس ولم يدرس بعد، وتنتمي لأرشيفات وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة التعليم العمومي والأحباس ووزارة الأشغال العمومية والتعاضدية العامة.

ج) مجموعة من التقارير الشهرية

2. الأرشيف غير المكتوب ويكون رصيداً إيكونوغرافياً «iconographie» عبارة عن خرائط وتصاميم طبوغرافية وصور ذات أشكال مختلفة.

II. مساهمة أرشيف المكتبة الوطنية في التأريخ للبادية المغربية في عهد الاستقلال

يمكن إجمالاً حصر الملفات التي تدخلت فيها المكتبة الوطنية بالجرد والفهرسة كما يلي:

1. الأرشيف المكتوب: وفيه تمت معالجة حوالي 800 ملف تهم جلها وزارة الأشغال العمومية، ومن الملفات التي تتعلق بالفترة الممتدة من 1956 إلى 1968 وأدخلت إلى الفهرسة الإلكترونية، يمكن ذكر ملفات الموظفين وملفات الأملاك المخزنية وملفات بناء مساكن اقتصادية:

Objet	Période	Cote
Personnel journalier: Etats numériques mensuels	1957	E 701
Personnel : concours, titularisation	1960-1956	E 709
Personnel atteint de la maladie provoquée par la consommation d'huile nocive	1959- 1960	E 702
Personnel: dossiers de candidature au concours d'employés de bureau	1960	E 706
Personnel: avancement et notation du personnel étranger et indigène	1957- 1961	E 707
Etat numérique du personnel journalier	1961	E 713
concours pour employés de bureau	1960	712 E
Titularisation du personnel	1957- 1963	E 716
Personnel : avancement, concours, professionnel	1960	E 717
Personnel : gestion générale du personnel étranger	1959- 1958	E 718
Personnel: gestion générale du personnel, accident de travail, visite médicale, congé de maladie	1966- 1961	E 719
Etat numérique du personnel journalier	1963 1957-	E 720
Congé exceptionnel pour le pèlerinage	1961- 1964	E 721
du personnel par Recensement annuel Région et ville et direction	1960- 1964	E 722
du personnel par Recensement annuel Région et ville et direction	1960- 1964	suite et fin E 723
Avancement, régularisation du personnel étranger, indemnisation	1960- 1965	E 724
Election des représentants du personnel	1960- 1961	E 725
Demandes d'emploi rejetées	1963- 1964	E 726
desDeman d'emploi rejetées	1963- 1964	suite et fin E 727
Calcul du taux de valorisation à imposer aux attributaires de lots domaniaux: résultats d'adjudication	1952- 1963	E 728
Calcul du taux de valorisation à imposer aux attributaires de lots domaniaux: résultats d'adjudication	1952- 1963	suite et E 729 fin
Calcul du taux de valorisation à imposer aux attributaires de lots domaniaux	1958- 1960	E 730
Calcul du taux de valorisation à imposer aux attributaires de lots domaniaux	1958- 1960	suite et fin E 731
Construction de logements économiques: marchés d'adjudication à Fedala, Rabat et Casablanca	1957	E 732
Construction de logements économiques: marchés d'adjudication à Fedala, Rabat et Casablanca	1957	suite et fin E 733

ومن الأرشيفات التي لم يتم جردها بعد ولم توضع رهن إشارة الباحثين عن فترة الاستقلال، يمكن الإشارة هنا على سبيل المثال لا الحصر إلى تقارير المجلس الوطني الاستشاري والمتعلقة خاصة بدراسة الميزانية العامة للدولة وبشكل أخص بالفترة الأولى للاستقلال. وفي هذا السياق يمكن ذكر على سبيل المثال ملتمسات المجلس الوطني الاستشاري خلال دورة سنة 1958-1959 حيث نالت البادية المغربية اهتماماً كبيراً تتجلى أهم مظاهره فيما يلي:

- منح التعويضات العائلية للعمال الفلاحين،
- إنشاء قسم خاص بتنفيذ الأحكام القضائية في البوادي،
- تعميم التعليم وتعريبه،
- تطوير وسائل العمل الفلاحي ورفع مداخيل الفلاحين بتنمية المنتوجات،
- مشاركة الفلاحين في تسيير المراكز الفلاحية مشاركة فعلية حتى يتيسر تحويلها إلى شركات تعاونية،
- مراعاة مقتضيات تربية المواشي في عملية الحرث بترك المراعي الكافية،
- مد أسلاك الكهرباء إلى القرى،
- تحسين السكنى بالبادية،
- تشجيع الصناعة التقليدية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى المؤلفات الموضوعة في مصلحة الأرشيف وعددها حوالي 1095 يهتم مجملها بالجانب التاريخي.

2. الأرشيف الإيكونوغرافي ويتضمن:

أ) البطاقات البريدية التي صنفت حسب المدن والمناطق والتي تشتمل على 1509 بطاقة بريدية وعلى 14 ألبوماً مكوناً من 220 لقطة، غير أن معظمها غير مؤرخ بدقة:

المدينة أو المنطقة	عدد البطاقات
أرفود	4 + 7 مكررة
أزرو	19 + 19 مكررة
أزمور	3
أصيلة	11
الأطلس	25 + 26 مكررة
إفران	48 + 21 مكررة + 3
أكادير	18 + 18 مكررة + 11
أبو الجعد	1
تازة	25 + 32 مكررة
تزنيت	10 + 24 مكررة
تفلت	3
تمارة	4
الجديدة	1
الجنوب المغربي	3 + 2 مكررة
خريبكة	10
خنيفرة	4

الدار البيضاء	25 + 2 مكررة + 4 1 ألبوم من 20 لقطة للمدرسة الصناعية في نظيرين 1 ألبوم من 12 لقطة للدرالية الدار البيضاء سنة 1935 في نظيرين 1 ألبوم من 10 لقطات: الفئة 1 بالأبيض والأسود 1 ألبوم من 10 لقطات: الفئة 2 بالأبيض والأسود 1 ألبوم من 10 لقطات: الفئة 1 و2 بالألوان
الرباط	16 + 15
الريصاني	6 + 9 مكررة 1 ألبوم من 9 لقطات في نظيرين 1 ألبوم من 10 لقطات في ثلاثة نظائر
العرائش	20
سطات	12 + 12 مكررة
سلا	5 + 4
سوس	1 + 3 مكررة
سوق الأربعاء	1
صفرو	8 + 2 مكررة
طنجة	50 + 6 مكررة
فاس	54 + 31 مكررة + 46
فضالة	12

قصبة تادلة	5 + 1 مكررة
قصر السوق	22
القصر الكبير	9
القنيطرة أو ميناء الليوطي	7 + 6 مكررة من 20 لقطة في نظيرين
لويس جونتي	2 + 1 مكررة
مراكش	68 + 42 مكررة
المغرب	38 + 15 مكررة
مكناس	44 + 16 مكررة + 10
المهدية	11 + 7 مكررة
ميدلت	38 + 26 مكررة
موغادور	1
مولاي إدريس	10 + 2 مكررة + 4
واد زم	9 + 5 مكررة
وجدة	31 + 24 مكررة
ورزازات	5
وزان	10
وليلي	2

هذا بالإضافة إلى البطاقات البريدية التالية:

- صور خاصة بالعائلة الملكية: عددها 4 + 3 مكررة
- مشاهد ونماذج: عددها 47 + 44 مكررة + 56 + 111 مكررة
- مختلفات: عددها 32.

ب) الصور الفتوغرافية وعددها 7687 صورة مصنفة حسب المدن والمناطق وتمتد زمنياً إلــى غاية 1968.

3. الخرائط والتصاميم

أ) الأطالس الإقليمية وقد تم وضعها من طرف مديرية المحافظة العقارية والأشغال الطبوغرافية التي كانت تابعة لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي. وتتوفر المكتبــة الوطنيــة حاليــاً علــى الأطالس التالية:

الإقليم	تاريخ الإنجاز
آسفي	1991
إفران	1986
آكادير	1991
تارودانت	1991
تازة	1981
تطوان	1984
حوض سبو	1968
الخميسات	1984
سطات	1985
شفشاون	1984
فاس	1984
طنجة	1984
مكناس	1984
وجدة	1984

ب) الخرائط: وركزت بالأساس على نوعية الأنشطة كما يلي:

النوع	العدد	التاريخ
أشغال المحافظة العقارية	01	1971
الطرق والمسالك	06	مسودات غير مؤرخة
وضعية الأشغال العمومية	10	1984
الخريطة العامة للمغرب	20	1979
الدار البيضاء، المدينة والصناعة	04	1996
الخريطة السياحية	10	1983
الخريطة الفلاحية	03	1983
الخريطة المنجمية	02	1983
الخريطة العامة	10	1970
الخريطة المنجمية لأقاليم الشمال	02	1975
خريطة التساقطات المطرية	01	1970
خريطة المناطق الفلاحية المجاورة لمدينة فاس	05	1986
خريطة العالم	03	1991

ج) التصاميم الطبوغرافية: التي قامت بإنجازها مصلحة الأشغال الطبوغرافية ويبلغ عددها 600 تصميم تهم المدن والقرى.

د) تصاميم التهيئة للمدن وتتضمن حوالي 60 تصميماً من مختلف الأحجام، وقد شملت كل المدن المغربية الكبيرة والمتوسطة على أساس ثلاثة نظائر لكل مدينة، ويؤرخ معظمها لما بين 1983 و1986.

III. تأهيل الأرشيف لخدمة التاريخ الوطني

أضحى الأرشيف الوطني يلعب دوراً متميزاً داخل النسيج الخدماتي للمكتبة الوطنية باعتبار ما تتوفر عليه من رصيد وثائقي هام وباعتبار الإقبال المتزايد عليه من طرف الباحثين والمهتمين. من هنا تتجلى أهمية هذا الأرشيف وما يستحقه من عناية فائقة ومن دعم متواصل سواء من حيث توفير مستلزمات الصيانة والوقاية، أو من حيث المحافظة على هذا التراث الوثائقي وإعادة الاعتبار إليه والتعريف به على نطاق واسع من خلال العمليات التالية:

– تنظيم أو المساهمة في تنظيم المعارض والندوات والملتقيات ذات موضوعات محددة وأشكال متباينة «à thème bien défini et à différents supports»؛

– التنسيق بين الجامعات والمعاهد المتخصصة في الداخل والخارج لدعم هذا الأرشيف من خلال الصيانة والبحث العلمي؛

– الاستفادة من اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة بين المكتبة الوطنية وباقي المتدخلين من أجل إنقاذ الأرشيف الوطني؛

– إخراج الأرشيف المكتوب بغير اللغة الفرنسية إلى الوجود وخاصة الأرشيف الألماني والأرشيف الإسباني والأرشيف العبري؛

– تحفيز مختلف وسائل الإعلام والاتصال قصد التعريف بهذا الأرشيف وتعميم الاستفادة منه على أوسع نطاق.

إن أرشيف المكتبة الوطنية يساهم بفعالية في تقدم المعرفة التاريخية والثقافية من خلال البحث التاريخي والتواصل والاستفادة من الرصيد الوثائقي المتوافر، وبالتالي أضحى تنظيم هذا الأرشيف من الضروريات المستعجلة عبر العمليات التالية:

– حماية هذا الأرشيف بالترسانة القانونية والتنظيمية المناسبة كما هو الحال في العديد من الدول المجاورة كفرنسا وإسبانيا وتونس والجزائر، والحمد لله أن هذه الحماية أصبحت جاهزة الآن ويكفي تفعيلها.

– استرجاع أرشيفنا المغترب في صورته الأصلية أو المستنسخة تلبيةً للرغبات الملحة للباحثين والمهتمين وتماشياً مع ما حققته دول الجوار في هذا الصدد.

– تأمين عمليات الفهرسة والتوثيق والصيانة لهذا التراث الوطني وضمان الاستفادة من كنوزه وفق الضوابط المعمول بها ووفق القيمة الفكرية والحالة المادية للوثيقة.

– المبادرة بخلق المؤسسة الوطنية للأرشيف، أو بإعطاء هذه الصفة للمصلحة الحالية بالمكتبة الوطنية والتي سيكون من مهامها ليس فقط جمع الأرشيف المغربي المشتت داخل البلاد وخارجها وإنما أيضاً تدبير تنظيمه والتعريف به على جميع المستويات.

– تحفيز الطلبة للبحث والتكوين في التخصصات المرتبطة بالأرشيف الوطني في مختلف مظاهره وتعبيراته وذلك للمساهمة في تعميق الفهم وفي التراكم المعرفي في التاريخ المغربي قصد استنهاض الهمم والحفاظ على الذاكرة الوطنية.

– إن المقاربة التاريخية لعهد الاستقلال بالمغرب وحتى لفترة الحماية، لا يمكن فهم دقائق حوادثها والكشف عن ألغازها دون الرجوع إلى الأرشيف. إلا أن الانغماس في هذا الأرشيف يتطلب أسلحة منهجية سليمة تعمل بالخصوص على الفصل بين كل المتناقضات وعلى فك الغموض بين ما هو سياسي محض وما هو تاريخي، وإن كان كل ما هو سياسي اليوم هو تاريخي بالضرورة غداً.

– إذا كانت الاستغرافية للمغرب الراهن ينظر إليها بكونها تركز اهتمامها أكثر على التاريخ الرسمي ووفق توجهات مرسومة، فإننا ملزمون بقبولها ما دامت تساير تيار النزعة الوطنية وهي "موضة العصر"، وما دامت تعتمد على ما يتوفر لديها من وثائق وما دامت التأثيرات السياسية المباشرة أو ذاتية المؤلف قد تدخلت بشكل أو بآخر في تحديد المسار المراد اتباعه. ذلك أن

مفعول الحدث السياسي يتطلب وقتاً ليس بالقصير لكي يتحول إلى مادة تاريخية قابلة للتدقيق والتمحيص والمكاشفة.

- الأرشيف المعتمد في الكتابة التاريخية أصبح نسقاً تنظيمياً للمعطيات، ذلك أن المؤرخ الذي يبحث في موضوع معين أو يدرس تطور ظواهر محددة في الزمان والمكان، من الضروري أن يعتمد على كل المعلومات المتوافرة مع غربلتها ومقارنتها وفق تسلسل كرونولوجي واضح وغير مبتور. لأن دراسة التاريخ الراهن تستوجب أدوات بحث كتلك المطبقة في العلوم الاجتماعية وخاصة في الأنتروبولوجية الثقافية التي لا تقبل غير الشمولية في النتائج والنسبية في الحقائق.

- دور المنظمات غير الحكومية في حماية الأرشيف الوطني، مما يستدعي تأسيس جمعية تعنى بالأرشيف المغربي والانخراط في المجلس الأعلى للأرشيف.

خلاصة

إذا كان التأريخ للمغرب الراهن عامة والتأريخ لبادية مغرب الاستقلال يدخل بالأساس في نطاق المحافظة على الذاكرة الوطنية من خلال دراسة الرصيد الوثائقي، يمكن أن نطمئن أنفسنا أن مستقبل الأرشيف الوطني لفترة الاستقلال يظل غير معروف في مجمله. فعملية جرد هذا الأرشيف لم تبدأ سوى في السنوات القليلة الماضية، كما أن هذا الأرشيف منذ صدور القرار الشفوي للحكومة المغربية سنة 1968 ظل مجهول المصير، فمنه من استمر في الوصول إلى الخزانة العامة ومنه من أرغم على الاختفاء في دهاليز الإدارات، وقليل هي الإدارات التي عملت على توثيقه وجعله رهن إشارة الباحثين.

والحقيقة التي لا يجادل فيها أحد، أن التطورات الجوهرية التي طرأت على البادية المغربية خلال الفترات الأولى من الاستقلال لم تحل دون تعميق الفوارق بين البادية والمدينة. ذلك أن هذه الأخيرة ظلت وإلى يومنا هذا تغري ساكنة البادية بتحسين أوضاعها المادية والاجتماعية، بينما تعمقت مشاكل البادية إلى حد لا يطاق وعلى جميع المستويات، فهي لم تتأهل لا من حيث التجهيزات التحتية ولا هي تحملت سنوات الجفاف ولا هي وجدت بدائل اقتصادية لتمكين

ساكنتها من ضمان القوت اليومي. فكانت النتيجة أن هجرت البادية من قاطنيها وأثقلت المدن بمشاكلها العويصة من بطالة وسكن عشوائي وغير ذلك.

RESUME

L'influence de la modernisation du système d'irrigation sur les transformations socio-économiques dans les campagnes marocaines.

Laheen TAWCHIKHT
Bibliothèque Nationale- Rabat

Les campagnes marocaines ont connu, au cours du XXe siècle des transformations profondes qui ont touché tous les domaines et particulièrement l'agriculture. Les changements les plus importants ont été initiés par l'Etat au travers de la modernisation des systèmes d'irrigation, construction de barrages, de canaux, dérivations des cours d'eau, etc. Ces initiatives ont eu un impact sur les usages traditionnels en matière d'irrigation et de culture. Plus que cela, elles ont eu une influence certaine sur les structures agraires et l'organisation sociale anciennes. Est-ce que cette « modernisation » a contribué réellement au développement des campagnes ou a-t-elle plutôt aggravé les contradictions structurelles et dépossédé la campagne de son identité et encouragé ainsi l'exode rural ?

المؤلف

تاوشيخت, لحسن

المصدر

البحث العلمي

العدد

المجلد 2007, العدد 49 (30 نوفمبر/تشرين الثاني 2007), ص ص. 93-108, 16ص.

الناشر

جامعة محمد الخامس السويسي المعهد الجامعي للبحث العلمي

تاريخ النشر

2007-11-30

دولة النشر

المغرب

عدد الصفحات

16